

جدا ، طبعاً ستبقى الصورة متحركة وتستطيع القيادة الاسرائيلية ، مثلها مثل أي قيادة ان تتحرك في طريقة ترجمة هذه الوثيقة لكن ضمن حدود معينة ، لا تستطيع ان تتجاوزها . لو حاولنا ان نتصور هذه الوثيقة ، وثيقة الاربعة عشر بندا ثم التنازلات التي ستضطر لها اسرائيل نتيجة هذه الارادة الدولية الضاغطة والجارفة ، وتوصلنا الى تصور معين حول مدى استعداد اسرائيل التنازل عن الصورة التي حلمت بها بعد انتصارها الشهير في ٥ حزيران ، لو حاولنا ان نصل الى تصور معين ثم طرحنا السؤال التالي : هل سيكون ذلك مقبولاً من الوضع العربي الرسمي المتحكم الآن في التسوية ؟ في تقديري نصل الى نتيجة خلاصتها ان هناك عقبة في هذا الطريق .

أنا لا أقول انها عقبة لا تذلل ، طبعاً الارادة الدولية يستحاول كل جهدها ان تضغط بهذا الاتجاه من ناحية وذلك الاتجاه من ناحية . لكن هذه العقبة عقبة موضوعية معينة سنعترض موضوع التسوية رغم كل هذه الارادة الدولية الدافعة في اتجاه التسوية . لو كان هناك تصور موحد ودقيق ومشارك ما بين اميركا من ناحية والاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى حول التسوية تفصيلياً وحول تنفيذ القرار ٢٤٢ تفصيلياً ، ربما كان تقديري ان هذه العقبة ستكون ضئيلة . لماذا ؟ لان اميركا ستضغط على اسرائيل وستضطر اسرائيل للرضوخ . دايمان رغم كل عنجهيته ، عندما قبلت اسرائيل بقرار ٣٣٨ و ٣٣٩ ووجهت لديان انتقادات قال ما معناه « القبضاي يتفضل » ! « نحن لا نستطيع ان نواصل الحرب دون الاعتماد على اميركا ودون اوثق العلاقات مع اميركا » . الشيء نفسه بالنسبة للقيادة العربية الرسمية . بما انها لا تتصور صراعها مع العدو على اساس الطريقة الفيتنامية القائمة على الجماهير التي تحفر الخنادق والتي تصمد والتي تقاوم بأي نوع من السلاح وتستطيع بكل بساطة ان تحمي نفسها من بربرية العدو وأداة عدوانه مهما كانت ، لو كان لدى القيادة العربية الرسمية هذا المفهوم لكان من الممكن بطبيعة الحال ان تكون قادرة على رفض الضغوط ، لكن طالما ان تصورها قائم على اساس الميخ ٢١ او ٢٣ ، قائم على هذه الاسس فانها هي ايضا لا تستطيع ان تتحرك كلياً من هذا الوضع الدولي . وبالتالي أقول لو كان هناك اتفاق سوفياتي - اميركي تفصيلي حول كيفية تطبيق قرار ٢٤٢ ، لكانت العقبة الاولى عقبة بسيطة ويمكن تذليلها .

لكن اذا أضفنا الى العقبة الاولى ، العقبة الثانية ، وهي حد معين من التناقض ما بين الصيغة الاميركية مقابل الصيغة السوفياتية حول كيفية تنفيذ قرار ٢٤٢ وربطنا العقبة الاولى بالعقبة الثانية ، ثم أضفنا الى ذلك - وهذا مسؤولية العمل الثوري الفلسطيني والعربي - العامل الذاتي - هنا لا نستطيع ان اخرج باستنتاج ان التسوية ستكون حتمية مائة بالمائة وان المعارضة لها بدون أي جدوى .

ان خطر التسوية يفوق أي خطر للتسوية واجهناه منذ ٥ حزيران حتى الان ، هذا صحيح ، خطر حقيقي ، هذا صحيح . لا يجوز ان نستهن بهذا الوضع الدولي الجديد ، كله هذا صحيح . لكن بالمقابل حتى نرى الأمور من كل جوانبها ومن كل زواياها ، من الضروري ان ننق أمام العقبات الموضوعية ثم ننق أمام التقييم العلمي الذاتي وأثره في تسيير الاحداث . هذه نقطة أعطيها الشيء الكثير من القيمة ، لانه اما ان نقول انه هكذا تسير الامور وبالتالي ليس أمامنا الا الرضوخ والاستسلام ، او نقول ان هذه هي الصورة للتسوية والعقبات التي تعترض التسوية ، وبالتالي يمكن ان يدخل العامل الذاتي وتكون له نتائج اما في منع وعرقلة التسوية ، او في ان تتخذ أشكالاً مختلفة عن الشكل او الاشكال المطروحة .

من هنا أقول ان رؤية المتغيرات في المنطقة وفي العالم ، بعد حرب تشرين ، هي المدخل